

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٠٧

الأربعاء، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠ ١٥

نيويورك

الرئيس	السيد يورغنسن	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	أيرلندا	السيد كيلي
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غونزالفيس
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فاري
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد مامان ساني
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

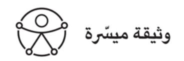
الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2021/560)

21-17190 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2021/560)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/605، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/560، التي تتضمن الرسالة المؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الصين، إستونيا، فرنسا، الهند، أيرلندا، كينيا، المكسيك، النيجر، النرويج، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، تونس، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فييت نام

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. واعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٥٨٢ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تهنئ الصين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الجديدة، التي شكلت بنجاح في الشهر الماضي، وترحب بتركيزها على استعادة الاستقرار الوطني وتحسين سبل معيشة الناس ورفاههم في المرحلة المقبلة من الحكم.

ونؤيد جهود المجتمع الدولي لمساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحسين قدرتها على الحكم الوطني وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية على الصعيد الوطني في وقت مبكر. لطالما اعتقدت الصين أن الجزاءات ليست سوى وسيلة وليست غاية.

ومع دخول بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرحلة الخفض التدريجي، ستتولى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تدريجيا المسؤولية الرئيسية عن صون الأمن الوطني. وينبغي لمجلس الأمن أن يصغي لرغبات الحكومة وأن يستجيب بشكل إيجابي لشواغلها بشأن تعديل الجزاءات للتأكد من أن تلك التدابير لا تؤثر سلبا على تنمية القدرات الأمنية للحكومة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إمبولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي، على تنظيمكم هذه الجلسة بشأن الحالة في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبشكل أكثر تحديدا، بشأن تجديد نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم.

يحيط وفدي علما باعتماد القرار ٢٥٨٢ (٢٠٢١) اليوم، الذي يجدد نظام الجزاءات وولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأتعهد بالتعاون الكامل والمستمر من جانب حكومة بلدي

في تنفيذ ولاية مجلس الأمن المتمثلة في استعادة السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أراد وفدي أن يأخذ الكلمة في هذه الجلسة من أجل تناول العديد من الشواغل التي أثيرت في نص القرار وخلال المفاوضات السابقة لاعتماده. وفي الواقع، يعرب المجلس في القرار الذي اتخذ للتو عن قلقه إزاء الحالة الأمنية في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يهيمن عليها وجود جماعات مسلحة وطنية وأجنبية على السواء.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه الجماعات المسلحة قد تضعضعت في أعقاب الهجوم العسكري الذي أمر به في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأيضاً في أعقاب حالة الحصار التي فرضت منذ ٣ أيار/مايو ٢٠٢١ في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. كل هذه الجهود التي تبذلها الحكومة وجيشنا للقضاء على القوى السلبية ينبغي ألا تذهب سدى. ويجب علينا جميعاً أن نحتشد معا لكسر حلقة العنف المفرغة وكسر قيود دوامة فرضتها علينا الجماعات المسلحة وأتباعها المجرمون، حتى تعيش شعوب منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية بسعادة وسلام في ديارها.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يعتقد وفد بلدي أن من المهم، على أعتاب الولاية الجديدة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الخبراء، تقييم فعالية أعمالنا المشتركة وأثرها – وكذلك الإجراءات المطبقة على الأشخاص والكيانات الذين حددتهم اللجنة خلال الولاية التي انتهت لتوها – في استعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقاً للقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤). فهذا سيمكننا من تعزيز ما نجح وتصحيح ما لم ينجح. وعلاوة على ذلك، يعتقد بلدي أن الجزاءات والتدابير المشار إليها في الفقرة ٢ من القرار المتخذ اليوم ينبغي أن تنطبق أيضاً على الأشخاص الطبيعيين والقانونيين الذين أدرجتهم اللجنة في القائمة واشتركوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في بيع وتوريد ونقل المواد المتفجرة والعمليات والمعدات ذات الصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تستخدم في صناعة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في انتهاك تام للحظر الساري.

إن الأعمال الهمجية والإرهابية المرتكبة بالقنابل المحلية الصنع تزداد تواتراً وإثارة للقلق وتتطلب اهتمام المجتمع الدولي بأسره. وكانت آخر الحالات انفجار قنبلة في كنيسة كاثوليكية في بيني يوم الأحد ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٢١، وفي صباح ومساء يوم الأحد نفسه عند دوار مالومالو في بيني أيضاً. تحمل هذه الأعمال الإرهابية نمط تحالف القوى الديمقراطية، وهي جماعة إرهابية أعلنت ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية كما ثبت وتأكد من الناحية الواقعية.

ولذلك يساور حكومتي القلق من أن فريق الخبراء يواصل معارضة تأكيد الصلة المثبتة جيداً بين تنظيم الدولة الإسلامية وتحالف القوى الديمقراطية. وكما ذكرت للتو، فإن آخر حالة حتى الآن تحمل نمط وأسلوب تحالف القوى الديمقراطية كانت الهجوم الإرهابي الذي وقع يوم الأحد عند دوار مالومالو في بيني. كان الانتحاري الذي فجر نفسه أوغندياً يدعى نغودي عبد الله، وكان نشطاً جداً إلى جانب زعيمه الإرهابي الشرير أميغو، وتم تحديد أنه مسؤول عن تدريب المجندين ومرافقة إرهابيين جدد إلى مخيم مدينة لتلقينهم عقائدياً قبل نشرهم في مواليكا. وفي هذا السياق لمكافحة الإرهاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع أنحاء العالم، شارك نائب رئيس وزراء بلدي ووزير خارجيتها في أعمال التحالف العالمي ضد داعش في روما بإيطاليا.

وفي ضوء ما تقدم، ترحب حكومة بلدي مرة أخرى بتصنيف وزارة خارجية الولايات المتحدة لقادة وجماعات منتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في جمهورية الكونغو الديمقراطية كإرهابيين وفرض عقوبات عليهم. وترحب أيضاً بأن حكومة كندا قد صنفت لتوها تحالف القوى الديمقراطية، وهو من أصل أوغندي ومسؤول عن عدة مذابح في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أنه جماعة إرهابية منتسبة لداعش. ويدعو بلدي المجتمع الدولي بصورة عامة والأمم المتحدة بصفة خاصة إلى أخذ مسألة ارتباط تحالف القوى الديمقراطية بكيانات تنظيم الدولة الإسلامية على محمل الجد وعدم الانتظار حتى

فوات الأوان لتقديم توصيات مفيدة إلى لجنة القرار ١٥٣٣. فينبغي ألا ننتظر أن يترسخ السبب الجذري قبل اتخاذ إجراء، لأن ذلك قد يجعل الأمور أكثر تعقيداً.

وأعرب مجلس الأمن أيضاً عن قلقه إزاء استمرار الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، مما سمح للجماعات المسلحة العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بمواصلة أنشطتها. وبعد أن ذكرتُ ذلك، كان وفد بلدي ليود أن يعزز القرار ٢٥٨٢ (٢٠٢١) التدابير القوية ضد الجهات الفاعلة والشبكات الإجرامية والتي تنتهج أسلوب المافيا، التي لا تجرمها ضمنياً سوى فقرة واحدة من منطوق نص القرار. لقد ورد حتى ذكر بعض البلدان في تقرير فريق الخبراء (S/2021/560)، ولكن لم ترد فيه أي توصية تستهدفها. وأكثر من ذلك أن جميع التوصيات تركز على الضحية، أي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا توجه أية توصيات إلى رعاة الإرهاب والمتواطئين معهم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر النداء الذي وجهه رئيس دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المجتمع الدولي بشأن هذه النقطة عندما خاطب الجمعية العامة (انظر A/75/PV.5)، لكي تطبق الجزاءات المناسبة المحددة الأهداف والفعالة على هذه الجماعات المسلحة وشبكاتها وغيرها من المتواطئين الذين يقوضون من خلال أنشطتهم الضارة جميع جهود الحكومة لتحقيق السلام.

وفيما يتعلق بتحسين فعالية إدارة وأمن مخزونات الأسلحة والذخائر من جانب الحكومة من أجل الحد من خطر تحويلها إلى الجماعات المسلحة، فمن المهم التأكيد على أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (Forces armées de la République démocratique du Congo) عززت أمن مستودعات الأسلحة والذخيرة بدعم من شركاء مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية، من خلال بناء مستودعات تفي بالمعايير الدولية للعديد من الكيانات العسكرية في البلد. كما أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد انخرطت في وسم الأسلحة وتحديدها وعملت على تحديد إمكانية تتبع استخدام أسلحة الحرب وعززت مراقبة توزيع الأسلحة. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بحالات ثبتت صحتها تتعلق بجنود مارقين، طلب المدعي العسكري الأعلى في محكمة إيتوري العسكرية مؤخراً يوم السبت الواقع في ٢٦ حزيران/يونيه حكماً عقابياً بالسجن لمدة خمس سنوات على العقيد جان لامبرت، وحكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات على مساعده الإداري بسبب تهريب الأسلحة.

وتجري حكومة بلدي حالياً مناقشات مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن استراتيجية خروج البعثة من جمهورية الكونغو الديمقراطية تكتسي أهمية كبرى بالنسبة لحكومة بلدي، ولا سيما فيما يتعلق بنقل الاختصاصات، وفي هذا السياق تنفيذ القرار ٢٥٥٦ (٢٠٢٠). لقد أغلقت البعثة بالفعل مكاتبها في كانانغا وتشيكابا. وخلال هذه الفترة الانتقالية الهامة التي يستعد فيها البلد لمغادرة البعثة وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه، بات من الضروري أن تتولى الأجهزة الأمنية جميع المهام التي كانت البعثة تضطلع بها من قبل. وتحقيقا لتلك الغاية، تُدعى الحكومة إلى إلى تحمل كامل مسؤولياتها عن كفالة أمن السكان والدفاع عن السلامة الإقليمية للبلد. ومن أجل الوفاء بهذه الشروط الرئيسية، تود حكومة بلدي أن ترى لجنة القرار ١٥٣٣ تبدأ في اتخاذ الخطوات اللازمة لرفع شرط الإخطار المفروض على حكومة بلدي فيما يتعلق باستيراد الأسلحة. وبالنسبة إلى وفد بلدي، لم تعد التدابير التي تتطلب إخطار اللجنة مسبقاً بموجب الفقرة ٥ من القرار ١٨٠٧(٢٠٠٨) سارية المفعول.

ما سبق ذكره هو الملاحظات التي يود وفد بلدي أن يتشاطرها مع المجلس، ولكنني لم أرد أن أختم بياني دون الإشادة بمايكل شارب وزيدا كاتالان، خبيري الأمم المتحدة اللذين لقيا حتفهما أثناء قيامهما بواجبهما.

وفي الختام، نشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم ومساندتهم لجهود جمهورية الكونغو الديمقراطية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.